بالدخول في اليوم من الحيضة الثالثة وامه بالدخول في دم الحيضة
الثانية اي الوطء فيه ولو كان قبله في حيض لم تزل العدة حتى
تدخل في دم الحيضة الرابعة من الحيضة التي كانت فيها اذا استمرت
على العدة ولم ترجع وامه حتى تدخل في دم الحيضة الثالثة من
الحيضة التي كانت فيها **فرع** لو كانت عادتها ان تحيض من
سنة الى شهرا والى اكثر او من سنة اشهر الى ستة كانت عدتها
بالاقراء قال الجمهور فان نقص الشهر ولم يأت وقت حيضها انتظرت
وقت حيضها بعد تمام الشهر فان لم تحض عند مجيء حلت وان حا
ضت من بعد **الصنف الثاني** من ذوات الاشهر ذات الحيض وهي
من ابطأ دمها لعارض **فالاولى** ان ترفع لعين عارض معلوم والسبب
معتاد تأخير له رفع الحيض وهذه لم تزل تحيض تسعة اشهر على
مدى الجمل استبراء فان حاضت في خلالها حسبت ما مضى
قرءا ثم تستكمل القرء الثاني الى تسعة اشهر ايضا فان حاضت
احتسبت به قرءا آخر وكذلك في الثالث فان مضت لها تسعة
اشهر ولم تحض استأنفت الاعتداد بالشهور وطارت
حينئذ من زمرة الاعتداد بالاقراء ويكون الجمل سنة فان حا
ضت قبل تمام السنة ولو بساعة استقبلت الحيض وحسبت جميع
ما مضى لها من وقت الطلاق الى وقت حيضها قرءا ثم استأنفت
تسعة اشهر ثم ثلاثة بعدها واذا مضى لها بعد
حيض خلال ما قدرنا انقضت عدتها وحلت وان عاودها حائض
بعد السنة بقليل او كثير **الحالة الرابعة** ان ترفع الحيض

وقيل لا يحرم والمحل له وقيل يحرم لبن الكبير والبالغة من المحيض
وغير الموطوءة والصغيرة وقيل ما لم ينبت شعر عانة وقد
الركن الثاني في اللبن والمعتبر وصول عينه شوا كان
صرفا او ممزوجا ما لم يضمحل ما لم يضر مغلوبا فلا يعتبر وزوى عنه
الملكي الماء المشوب وهو انه يعتبر وسواء في ابطال الرضاع
والوجوه وهذا اذا كان ما لحق من الشوب لبنا فلو كان ما لا صرفا
او غير له مما ليس بغذاء او كان يخفى عن التعاهد فلا يحرم قاله ابن
القاسم في كتاب ابن سحنون **الركن الثالث العمل** وهو
وجود التغذي المحتاج الرضاع فلا اثر للابطال الى وجود الكبير بعد
الحولين بعد له بعيد ان كان بعد له قريبة والاهمال مقتضى
الرضاع حرم وفي تحديد القريبة خلاف قال في المختصر الا ان يكون
بعد الحولين ما تام يسيرا وقال في الجواهر مثل نقصان الشهور و
اليومين سحنون قال القاضي ابو الحسن واشهب يحرم ما
ارضع ما بعد معه الى الشهر وقال في الكتاب انما ينظر الى الحولين
والشهر والشهر والشهر بعد الحولين وروى الوليد بن مسلم
في مختصر ما ليس في المختصر انه يحرم الى ثلاثة اشهر والاثر لا
يطل الى وجود المستغنى فلو ارضع بعد الحولين بعد استغنائه
بالغذاء عن اللبن لم تنشر الحرمة الا ان يكون الرضاع قريبا
من الاستغناء فيكون حكمه حكمه وقال مطرف وابن الما
جشون واصبغ في كتاب ابن حبيب تنشر ما دام في الحولين و
اما الخمسة والشهر ونحوه فما دخل من غير عنف الفطام من الطعا

Copyright © King Saud University